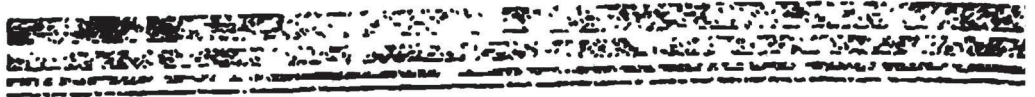
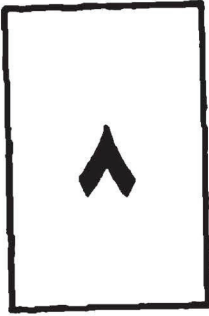


شهود الإثبات
يتقدمون



جرت العادة في المحاكمات العسكرية أن ينادى على المتهم ، وتلى عليه التهم ، ثم يسأله رئيس المحكمة : مذنب أم غير مذنب (فإذا أجاب : (نعم .. مذنب) يكون ببساطة قد قصر دور الدفاع على شرح الظروف التي أحاطت بالمتهم وقت ارتكاب الفعل ... ثم ... طلب استعمال الرأفة !

وفي هذه الحالة قد يختصر الدفاع مرافعته في جملة واحدة هي : (أتمس من عدالة المحكمة استعمال الرأفة مع موكل) ! وهذا ما يحدث كثيرا في عديد من المحاكمات العسكرية !

أما إذا أنكر المتهم أنه مذنب .. فإن المحكمة تبدأ سلسلة معقدة من الاجراءات المضادة .. من سماع شهود النفي إلى سماع شهود الإثبات .. ومن عرض التقارير الفنية إلى عرض تقارير المتخصصين .. ومن سماع مرافعة الادعاء إلى سماع مرافعة الدفاع !

□ □

وسط حشد هائل من الصحفيين والمراسلين ومصوري الجرائد وبطاريات التليفزيون ومندوبي الاذاعات المحلية والعالمية بدأت - يوم ١٢ نوفمبر ١٩٨١ - المحاكمة .

ووسط كل هؤلاء ، نودى على المتهمين .. وكان على رأسهم خالد الاسلامبولي ، وبعد القاء قرار الاتهام ، سئل :

- مذنب أم غير مذنب ؟

.. مذنب !

قالها خالد في جراءة .. وثقة .. واقتناع .. وكان هذا يعني ببساطة أنه يعترف ... ويقر .. ولأن قرار الاتهام كان يشير إلى ما هو أكثر من قتل السادات (مثل تعمد اغتيال كل من في المنصة ، وعضوية تنظيم متطرف ... الخ) فإن هذا الاعتراف كان يعني أكثر مما كان يقصده خالد .. وهب الدفاع ، وطلب من المحكمة ألا تستمر في سؤال باقي المتهمين إلا بعد أن يناقش خالد ويفهمه معنى السؤال .. وطبيعة التهمة .. وحدث هذا بالفعل ... وأعادت المحكمة توجيه السؤال :: وبصوت جهوري أجاب خالد :

— قتل السادات .. لكن غير مذنب !

وكرر عبد الحميد ، وعطا ، وحسين نفس الإجابة بالنص ، أما محمد عبد السلام فرج فقال دون الإشارة إلى قتل السادات إنه غير مذنب .
وهكذا ...

لم تنته المحاكمة بسرعة ، وبدأ مشوار طويل من الاجراءات المضادة وطلبت النيابة بإصرار أن تكون ضربة البداية سماع شهود الإثبات فوراً .. لكن .. الدفاع تمسك بطرح العديد من الأمور الشكلية أولاً .. مثل ... هل المحكمة المنعقدة هي المحكمة المختصة ؟ .. هل قرار الإحالة إلى المحكمة سليم ؟ .. هل صدر القرار من جهة محايدة ؟ ... هل تمت التحقيقات بصورة قانونية ؟ هل كانت اعترافات المتهمين بدون إكراه وتعبيراً عن إرادتهم الحرة ؟ ... هل من حق رئيس الجمهورية أن يكون الضابط المصدق على الأحكام ١٩ ... إلخ .

إن أى جنائية عسكرية — تطبيقاً للقانون — تقضى بوجود أمر بالإحالة ، وآخر مصدق .. والقانون يخص رئيس الجمهورية بالإحالة والتصديق ، ويعطيه الحق بتفويض وزير الدفاع (ومن يليه فى الرتبة) فى الأمرين .. إلا عند التصديق على أحكام الإعدام ، وطرده الضباط من الخدمة العسكرية .

وفى هذه القضية (القضية رقم ٧ عسكرية — أمن دولة عليا — طوارئ) كان وزير الدفاع هو الضابط الأمر بالإحالة .. وكان رئيس الجمهورية هو الضابط المصدق .. وكان هذا الاجراء مثار اعتراض من المحامين .. إذ أن وزير الدفاع كان خصماً فى الدعوى وطرفاً فيها ، لأنه حسب قرار الاتهام كان مقصوداً بالقتل ... (لولا أن نجاه الله) .. وقد قدم إلى أحرار القضية ما يفيد تعرضه لرصاص القتلة ... (كاب) سيادته .. وبطاقة دعوة سيادته لحضور الاحتفال بانتصار القوات المسلحة — الذى هو قائدها العام — يوم ٦ أكتوبر ! .. كذلك فإن رئيس الجمهورية كان هو أيضاً طرفاً وخصماً فى الدعوى ... فحسب قرار الاتهام قصلوا قتله .. بل وظهر فى التلفزيون المصرى مساء ٧ أكتوبر (مع أعضاء مكتب مجلس الشعب) وقد ربط يده .. وعندما توجه — بعد أيام — إلى مجلس الشعب — لإلقاء خطاب ما بعد انتخابه رئيساً للجمهورية — كان الزباط الطبي لا يزال ملفوفاً على يده .

كيف إذن يكون وزير الدفاع وهو مجنى عليه هو الضابط الأمر بالإحالة ١٩؟ كيف يكون مدعياً عاماً ، ضد من اتهموا بالشروع فى قتله ١٩؟ وكيف يكون رئيس الجمهورية — الذى كان مستهدفاً — الضابط المصدق على الحكم ، والذى لا يمكن أن يكون حكماً صحيحاً إلا بعد التصديق عليه ؟ .. كيف تكون خصماً وقاضياً فى وقت واحد ١٩؟

كانت هذه الأسئلة تمثل أول الاعتراضات الشكلية التى أثارها الدفاع فى وجه المحكمة لكنها .. للأسف لم تأخذ بها .. ولا بغيرها من تلك التى أثارها الدفاع !

□ □

أكثر من نوعية ، من المحامين كانوا يشكلون هيئة الدفاع فى المحاكمة !

كان هناك المحامون الذين وكلوا ، أو الذين انتدبوا من نقابة محامى القاهرة ، وهؤلاء كانوا يعرفون بعضهم البعض ، وجميعهم يشاركون فى العمل السياسى العام ، وكلهم من أصحاب المواقف السياسية الواضحة وكثيرا ما اشتركوا فى مواقف سياسية محددة .

وكان هناك المحامون الذين انتدبتهم المحكمة نفسها للدفاع عن بعض المتهمين أو ليكونوا احتياطيا لها فى حالة ما إذا حاول المحامون الأصليون تعطيل القضية أو فى حالة صدامهم معا ... وهؤلاء كانوا جميعا (نواب أحكام سابقين بالقضاء العسكرى) واقتصر عملهم فى المحاماة على القضايا العسكرية العادية التى لا خلفية سياسية لها .

وكان هناك مجموعة ثالثة من اللوآات السابقين أو من هم أقل رتبة ، وهؤلاء وكلوا من بعض أسر المتهمين . واتفقت المجموعة الأولى على توحيد أسلوب العمل فيما بينها ، بشكل دائم ، وأن لا يخرج أحد على الخط ، وأن يكون هناك دائما متحدث واحد أمام المحكمة يتكلم باسم الدفاع ككل ... وأن توزع التكاليفات بناء على الخبرات الفنية ، أو الفقهية أو العسكرية .. أى أن الدفاع قرر أن يعمل كفريق واحد .. من المهم أن يحرز الهدف دون أى اعتبار لمن أحرزه .

واتفقت المجموعة على بذل جهد مع المحامين المتدبين .. أو يزاوحوا بكل الوسائل عن القضية .. ولتنفيذ هذا ، اتفق على أن يقف كل متهم ليعلن تمسكه بمحاميه الموكل من قبله أو المنتدب من النقابة فقط دون سواه .. وقد بذل الدفاع جهدا خارقا لتنفيذ هذه الخطة التى لم تكن المحكمة لتقبلها .. وعموما شعر معظم المحامين المتدبين بالاحراج وتنحوا عن دورهم ، إلا ثلاثة فقط أصروا على الحضور .. وكانت مفاجأة أن يقف أحد المحامين المتدبين — وهو برتبة عسكرية سابقا — لينضم إلى المحامين الموكلين فى خطتهم وطلبهم ، ويعلن — بأسانيد قانونية — أنه إذا حضر الوكيل القانونى للمتهم فلا يجوز فرض وكيل آخر عليه .

وبدأت خطة الدفاع تعرف طريقها إلى التنفيذ .. لقد توالى الدفوع الشكلية من محام إلى آخر .. وسيطر الدفاع تماما .. لكن المحكمة لم تستجب لها .. وتصورت أن هدف الدفاع منها تعطيل الدعوى .. واستدعت شهود الإثبات .. وكان يجب أن تتدخل .. على الأقل حتى لا نعطي المحكمة فرصتها للإسراع بالقضية إلى نهاية يعلمها المتهمون قبل المحامين .. فكان إصرارنا على تحويل المتهمين إلى الطب الشرعى لإثبات ما بهم من إصابات .. وبعد ضغوط من الدفاع وصلت إلى حد الانسحاب ، وافقت المحكمة .. وكسبنا بعض الوقت .

□ □

فى نهاية الجلسة الثانية من المحاكمة قررت المحكمة أن تكون الجلسات سرية ا وقد كان هذا القرار معلنا من وزير الدفاع فى الصحف القومية قبل أيام من انعقاد المحكمة .. فقد أشار الوزير إلى أن المحكمة ستعقد جلسة أو جلستين علنيتين ثم تعقد باقى الجلسات سرية .

وقام الدفاع هذا القرار .. وقدم العديد من الحجج .. منها أن من حق المتهمين أن يعرضوا دفاعهم

عن أنفسهم أمام الشعب .. وخاصة أن الإذاعة والتلفزيون وكل الصحف القومية بما فيها المجلات الفنية ، قد سخرت لتشويه صورة المتهمين .. ولم تكن هناك صحيفة معارضة واحدة يمكن أن تنقل الصورة المخالفة .. أو الرأي الآخر .. صحيح كانت هناك جريدة (الأحرار) لكنها كانت محدودة الانتشار .. وصحيح أنها نجحت في إجراء مقابلة مع (أم خالد) لكن صحيحاً أيضاً أنها لا تستطيع نشر أى شيء عن المحاكمة .. وقيل كذلك — ضمن ما قيل — إن من حق الشعب أن يعرف ما يحدث .. وأن يقيم هؤلاء (المجرمين) كما وصفتهم النيابة ... (ألا تصدر الأحكام باسم الشعب) ! لكن .. المحكمة رفضت ذلك تماماً .. وأصرت على أنه لارجعة في قرارها .. وبعد عدة جلسات ، حاول الدفاع مرة أخرى ، لكن دون جدوى .

وسارعت المحكمة باستدعاء شهود الإثبات .. وكان الشاهد الأول اللواء محمد نبيه السيد رئيس هيئة التدريب بالقوات المسلحة .. وطلبت النيابة الإذن له بالجلوس لكونه مصاباً .. ووافقت المحكمة .. التي لم تسأله سوى سؤالين :

س : هل تستطيع تمييز الشخص الذى أصابك من سلاحه ١٩ ؟

ج : المتهم الأول هو الذى أصابني (أشار إليه بيديه) .

س : هل تستطيع تمييز السلاح الذى يئخمله ؟

ج : كان يئحمل كارل جوستاف فى بادىء الأمر .

واستدعت المحكمة الشاهد الثانى : لواء أركان حرب عبد المنعم واصل وهو محافظ سابق ، وكان قائد الجيش الثالث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. وأثناء المعركة عين المرحوم أحمد بدوى بدلاً منه فى القيادة .

وكان من بين أسئلة النيابة له :

س : هل تتذكر عدد الجناة تقريباً ١٩ (١١)

ج : أربعة باللى فى الكابينة .. واحذ نزل من الكابينة وواحد اتجه للمنصة ... والثانى لليمين

والثالث لليسار !

وسأله المحكمة :

س : أين مكائك بالمقصورة ١٩ ؟

ج : فى المكان الأول (١١)

س : فى أى مكان ١٩ ؟

ج : الصف التاسع بالمقصورة الرئيسية .

ورفض الدفاع سؤال الشاهد !

كان الدفاع مصرًا على مناقشة المحكمة فى رفضها للدفع التى تقدم بها .. ومنها الدفع ببطلان اعترافات المتهمين (تقدم به نيابة عن الدفاع المحامون عماد السبكي ، وعبدہ مراد ، وممدوح مراد) .. وردت المحكمة : إن ذلك حدث باعتبار التحقيقات قد تمت قبل انعقاد المحكمة .. وفى نفس الجلسة نجح الدفاع فى إثبات أن كل ما يقال فى الجلسة لا يسجل فى محضرها .. ومحضر الجلسة فى حقيقته —

وطبقاً للقانون — شأنه شأن جهاز التسجيل الذى لا يقفل أبداً طالما أن الجلسة مستمرة ... ولم تجد المحكمة ما ترد به سوى رفع الجلسة !

عندما عادت المحكمة للانعقاد كان الدفاع قرر رد المحكمة .. باعتبار أن اغفال ذكر أى شيء فى محضر الجلسة يعتبر فى حكم قانون العقوبات (تزويراً بالترك) وطلب الدفاع اعطاءه الفرصة لاتخاذ اجراءات المعارضة .. وهو اجراء يعنى تنحية هيئة المحكمة عن نظر الدعوى لأسباب قانونية .. ومرة أخرى لم تجد المحكمة ما ترد به سوى رفع الجلسة للتداول . ثم عادت لترفض الطلب .. ثم أجلت نظر الدعوى ليوم تال .

فى الجلسة التالية ، حاول الدفاع مرة ثانية الطعن فى قرار المحكمة بسرية الجلسات .. والطعن فى الحكم الصادر برفض المعارضة فى المحكمة باعتباره حكماً والقانون يقول إنه لو نظرت الدعوى فى جلسة سرية فإن الحكم لا يصدر إلا فى جلسة علنية وإلا كان باطلا .

وقاومت النيابة ... بحجة أنه تم سماع شاهدهى إثبات ... طلب المدعى العام العسكرى سماع باقى الشهود ..

وقال الدفاع :

— نحن على استعداد لتصحيح الاجراءات ... الأحكام التى أصدرتموها فى جلسة سرية تعتبر باطلة دستوراً وقانوناً وقضاء ... أدعو الزملاء إلى إعادة طرح دفعوهم من جديد وأن تنظرها المحكمة وأن تصدر بشأنها حكماً جديداً .. صحيحاً !

وقال الدفاع :

— المحكمة عندما أصدرت أحكاماً فى الدفوع فإنها تكون قد عبرت عن رأيها فى الدعوى وبالتالى لا يجوز لها أن تنظر الموضوع من جديد . والأمر ينبغى أن يعرض على الضابط المحيل ليأمر بتشكيل دائرة أخرى ! ..

وكان هذا الذى قاله المحامى وإن كان صحيحاً قانوناً إلا أنه فى هذا التوقيت كان قتلاً للمحاولة التى بدأها الدفاع بعد أن كانت المحكمة فى طريقها للسقوط ...

بمعنى أن الخطة كانت موضوعة على أساس أن يطلب من المحكمة إبداء الدفوع من جديد ... فإذا وافقت المحكمة وقبلت الدفوع .. يكون للدفاع فى هذه الحالة الحق فى رد المحكمة وإجراء مخاصمتها وقبل أن تفصل فى هذه الدفوع على أساس أنها سبق لها أن عبرت عن رأيها أو اتجاهها !

لكن للأسف فشلت المحاولة ... وكان الفشل راجعاً لأحد أعضاء هيئة الدفاع الذى حضر يومها متأجراً ولم يكن طرفاً فى وضع الخطة أو تنفيذها وفوجئت هيئة الدفاع بتعجله الوقوف وتدخله فى الموضوع !

لكن هيئة الدفاع حاولت معالجة الموقف ... لكن بدون مداولة ... وبدون أن يلتفت رئيس المحكمة

الى زميله عضوى اليمين واليسار أصدر حكما برفض الدفع المبدي بعدم صلاحية المحكمة . واستدعى الشاهد الذى عليه الدور عميد ا . ح أحمد متولى الزهيرى . الذى قال ضمن ما قال :
— إن المتهمين أخذوا يطلقون النار على المنصة بشكل مكثف على الخط السفلى فيها وحدث فى المقصورة شيء من الذعر حيث كان فى نفس الوقت يجتذب عيون المشاهدين طيران منخفض وما إن بدأت الأعيرة النارية حتى سارع الموجودون بالمنصة الرئيسية بالخروج ومحاولة تجنب النيران ..

« وبحثت عن أسرتى حولى فلم أتمكن من العثور عليها وسط جحافل^(١) الهاربين من ثقل النيران . وتوجهت على الفور بعد مضي فترة من ٣٠ — ٤٥ ثانية فى اتجاه المنصة الرئيسية كرجل عسكرى للأخذ بيد زملائى ممن يطلبون النجدة أو الإسعاف وفى طريقى للمنصة الرئيسية لاحظت أنها تكاد تكون خالية إلا من مجموعة من القتلى والجرحى والسيد وزير الدفاع عارى الرأس بجوار مقدم المنصة الرئيسية ومن أعلاها . وبجواره الفريق عبد رب النبى حافظ (رئيس الأركان) ووجهاهما مخضبان بالدماء^(٢) ووجدت أحد العسكرين يجرى من أمام المنصة ووجدت أفراد الشرطة يحاولون القبض عليه .

وحتى أوفر على سيادتكم فى لم أتمكن من تحديد شخصية المتهمين .. « كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، صدق الله العظيم .. !

ووقف المدعى العام العسكرى ليسأل الشاهد :

س : هل يمكنكم تمييز شخصية أى من المتهمين الموجودين بالقفص الآن ؟

واعترض الدفاع لأن الشاهد سبق أن قرر ذلك فى نهاية شهادته ..

لكن المحكمة ربما لأنها لا تريد أن تكشف النيابة ... أو ربما لسبب آخر أصرت على أن يوجه السؤال للشاهد .. الذى أجاب :

ج : الزى الذى يرتديه المتهمون الموجودون فى القفص زى مخالف لما كانوا يرتدونه وقت الحادث

لما يجعلنى لا أعرف على شخصياتهم وعلى ذلك تكون الإجابة بالنفى ا

س : هل استطعت تمييز ما كانوا يحملونه من أسلحة ومفرقات ا؟

ج : كرجل عسكرى شاهدت أربعة أنواع من النيران وألها القنابل وأنا كخبير عسكرى أقول

إنها هجومية لأن الهجومية من خصائصها الطرق بمجرد اصطدامها بجسم صلب وتنفجر على خلاف الدفاعية^(٣) وأيضا أعيرة من رشاش قصير ٩ مم وكذا أعيرة من بندق آلية ٧.٦٢ × ٣٩ مم ولى آخر الاشتباك بالنيران سمعت صوت طلقات نارية متتالية اعتقد أنها صوت طلقات مسدسات وأعتقد أنها ليست من المتهمين^(٤) .

(١) صفحة ٥٣ وما بعدها من محاضر الجلسات .

(٢) أغلب الظن أن الدماء التى قرر الشاهد أن وجهى وزير الدفاع ورئيس أركانها كالنا مخضبين بها راجعة الى شيء آخر حيث أن من اللابت أيهما لم يصابا فى الحادث .

(٣) عند سؤال الشاهد لم يكن قد قرر صفته كعسكرى ، فقط قال إنه ضابط بالقوات المسلحة ... ولربما بعد أثبتت التقارير الشرعية أنه لم تكن هناك قبلة واحدة هجومية ا

(٤) كانت هذه أول إشارة لوجود أسلحة أخرى تطلق بخلاف أسلحة المتهمين .

ويسأله الدفاع: (٥)

س : هل يستطيع الشاهد أن يحدد لنا عدد القنابل التي قيل إنها انفجرت في مسرح الحادث !؟
ج : لقد رأيت ثلاث قنابل يدوية تلقى تباعاً انفجرت منها اثنتان ولقد فاتني أن أذكر أثناء الإدلاء بشهادتي أنى وجدت بالمنصة الرئيسية قنبلة يدوية لم تنفجر بجوار السيد رئيس هيئة التنظيم والإدارة وأسرت بإبعاده عنها !

س : هل عاينت هذه القنبلة للتأكد من كونها هجومية أم دفاعية !؟

ج : هذه القنابل من خصائص القنابل الهجومية والقنبلة الكاذبة لم يسمح لي الوقت بمعاينتها .

س : على أى أساس تقطع بأن القنابل هجومية !؟

ج : نحن كمسكربين نعلم ذلك !!

س : ما لون القنبلة التي قدرت أنها كاذبة ولم تنفجر !؟

ج : كانت تميل للون الأحمر ومغلقة بشرط (٦) .

س : كم عدد المهاجمين للمنصة ؟

ج : ثلاثة في شكل مثلث برأس حربة كصغير عسكري !

س : هل تستطيع تقدير المسافة التي ألقيت منها القنبلة بالنسبة للمنصة !؟

ج : الأولى قذفت من مسافة حوالى عشرة أمتار من الحافة الأمامية للمنصة ولكنها سقطت على

الأرض أمام المنصة الرئيسية وليست بداخلها (٧) .

س : هل يمكن بهذه الصورة أن تصيب شظاياها أياً من الموجودين بالمنصة !؟

ج : القنبلة الهجومية شظاياها محدودة وإذا سقطت على أرض صلبة يمكن أن تؤثر على

المشاهدين في الصفوف الأولى .

س : هل تم بحث سبب إلقاء القنبلة التي سقطت داخل المنصة ؟ (القنبلة التي لم تنفجر)

ج : هذا أمر طبيعي (٨) .

س : ذكرت أنك خبير في الأسلحة فهل يمكنكم تحديد كمية دفعات النيران والمسافة ونوع هذه

الأسلحة والفواصل الزمنية !؟

ج : أنا أقف أمام المحكمة كشاهد ولست كخبير .

وقررت المحكمة أن تكون إجابة الشاهد على هذا السؤال باعتباره خبيراً .. فقال :

إنه سبق أن حدد أنواع الأسلحة وأن المدى الزمني كان حوالى ٣٠ ثانية وأن النيران كانت بكميات

متتالية ومكثفة ويمكن لأى من المتهمين (٩) قذف نيران ذخيرة الخزينة دفعة واحدة في أقل من ثلاثين ثانية

(٥) كان المحامي هنا لواء سابقاً .

(٦) أرجو تلام ذلك .

(٧) و (٨) راجع تقارير المعاينة واقوال المتهمين .

(٩) راجع تقارير المعاينة واقوال المتهمين الخاصة بالأسلحة .

وأستطيع أن أقول إنه ومع كفاءة هذه الأسلحة وخصائصها فإن الطلقات التي أطلقت منها وعلى المنصة كانت من ١٠٠ الى ١٢٠ طلقة^(١٠) .

س : قلم أنكم سمعتم طلقات فردية وبخبرتكم قلم إنها مسدسات فمتى سمعت هذه الطلقات الفردية ١؟

ج : إذا حسبنا الوقت الذي نفلت فيه المهمة تقريباً بزمان ٣٥ ثانية فهي في العشر ثوالى الأخيرة ١

س : ما مكان وجود القبلة الكاذبة ومتى شاهدتها ؟

ج : إذا تصورنا أن قاعة المحكمة تمثل المنصة فإن القبلة كانت في مقدمتها^(١١) .

س : هل شاهدت شظايا من القنابل التي انفجرت ؟

ج : يصعب على أى شخص حتى ولو كان معه تلسكوب أن يشاهد هذه الشظايا^(١٢) .

س : هل أطلق أحد أفراد الأمن على المتهمين النيران أمامك ١؟

ج : كانت هناك أعيرة نارية داخل المنصة من كل اتجاه ولا أدري إذا كان رجال الأمن أطلقوا في اتجاه المتهمين من عدمه (١١)

س : بصفتك من خبراء الأسلحة هل تستطيع تمييز الطلقات في الاتجاه المضاد للمتهمين ١؟

ج : لم أقل إن هناك إطلاقاً مضاداً . ولكن الضرب كان داخل المنصة^(١٣) .

س : هل كان في إمكان المتهمين القضاء على الموجودين بالصف الأول من المنصة ١؟

ج : بالمقارنة بعدد الطلقات التي صوتت على المنصة إذا ما قارناها بالقتل والإصابات فهي وفقاً للمعدل مقبول .

س : هل يمكن أم لا ؟

ج : رأيي الشخصي أن عدد القتل والمصابين ومع الظروف والوقت الضيق الذى نفذوا فيه مهمتهم أعتقد أنه من الصعب عليهم إحداث إصابات أكثر من هذا^(١٤) .

وهكذا .. كانت أسئلة الدفاع واجابات الشهود .. وكان جهد الدفاع واضحاً وخاصة أن الوقت لم يكن كافياً للإطلاع على أوراق الدعوى التي تعدت الألفى ورقة ١

□ □

(١٠) خزينة الرصاص في الوضع الطبيعي من ٣٢ - ٣٦ طلقة كذلك بالنسبة للبنديقية الآلية . لكن خالد ورفاقه لم يملأوا الخزان كاملة خوفاً من أى عطل :

(١١) استغل هذا السؤال في المرافعة فيما بعد للتأكيد على ما قرره خالد وعبد الحميد من أنهما تعمدوا إلقاء القبلة دون نزع قبيلها ول كان محدد .

(١٢) مراجعة تقارير المعاينة لمكان الحادث أثبت وجود أجسام غريبة .. صلبة .

(١٣) كان لهذا السؤال أهمية خاصة سظهر فيما بعد .

(١٤) كان الذى وجه السؤالين الأخيرين عفت عبد السلام الحامى وشقيق المتهم الثانى في القضية عبد الحميد عبد السلام ١

ونودى على شاهد آخر .. العقيد محمد فؤاد حسين — إدارة المخابرات الحربية^(١٥)
وبعد الروتين المعتاد قال :

« يوم العرض العسكري كنت بالمنصة الفرعية بين المنصة الرئيسية وبعد ساعة ونصف من بداية العرض وأثناء مرور طابور مدفعية الميدان كان فيه سرب طيران يمر وشاهدنا عربة مدفع تتوقف ونزل منها فرد من ناحية الباب بجانب السائق وثلاثة أفراد آخرين قذفوا قنابل يدوية وأمطروا المنصة بوابل من الرصاص ، وأحدهم ألقى قبلة داخل المنصة لم تنفجر وبدأوا في الانسحاب في اتجاه رابعة العدوية وعند وصولهم أمام المنصة الفرعية بدأ أفراد الأمن يطلقون عليهم النار فأصيب ثلاثة منهم وتكاثرت عندهم أفراد الشرطة العسكرية والحراسات والحرس الجمهوري ووجدنا بجانب أحدهم حافظة أوراقه وبها بطاقته العسكرية باسم خالد أحمد شوقي

لم ترفض النيابة العسكرية سؤال الشاهد : فبدأ الدفاع مهمته :

س : هل كان أفراد المخابرات الذين يحرسون المنصة يحملون أسلحة ؟

ج : أفراد المخابرات لا يتواجدون بالمنصة الرئيسية !

س : هل كان مصرحاً لأفراد المخابرات الموجودين بساحة العرض بحمل أسلحة نارية ؟

ج : نعم .. كل في مكانه .

س : ما نوع تسليحتهم ؟

ج : طبنجة .

س : ما نوعها ؟

ج : أنواع مختلفة .

س : هل أطلق أفراد المخابرات النيران من سلاحهم ؟

ج : لحظة القبض على المتهمين !!

س : هل كان في إمكان المتهمين القضاء على جميع من بالمنصة ؟

ج : نعم .. لولا قدر الله ولطفه .

س : ما مدى الوقت الذي استغرقه المتهمون في الانسحاب وهل كان ذلك بعد أن فرغت أسلحتهم

من الذخيرة ؟

ج : الأسلحة كان بها ذخيرة^(١٦) !

س : متى تم إطلاق النار عليهم ؟

ج : بعد انسحابهم من أمام المنصة .

س : هل ألقوا السلاح بعد مغادرتهم مكان المنصة ؟

(١٥) قائد إحدى المجموعات الهامة في المخابرات الحربية . وكان معاولوه هم الذين تولوا التحقيق مع خالد وإملائه في غزوة الانعاش لى

المستشفى !!

(١٦) كان هذا السؤال وما تلاه من أسئلة كاشفاً لحقيقة أن المتهمين لو أرادوا لكانوا ألغوا كل ذخيرتهم في الموجودين بالمنصة !

ج : بعضهم ألقى السلاح وبه ذخيرة !
س : هل كان بالسلاح وقت إلقاءهم له ذخيرة ؟
ج : نعم .

س : هل شاهدت القنبلة التي لم تنفجر ؟
ج : نعم .

س : ما نوعها ؟

ج : إف . ون .

س : ما لونها ؟

ج : أصفر^(١٧)

س : هل المتهمون سلموا أنفسهم أم انسحبوا وقاموا؟^(١٨)

ج : هم انسحبوا في اتجاه رابعة العدوية وأطلق عليهم الرصاص ونفذت ذخيرتهم وقبض عليهم (١١)
س : هل كان معهم ذخيرة ؟

ج : كان بعض البنادق به ذخيرة والبعض الآخر لم يكن به دليل إصابة بعض ضباط المخابرات
أثناء انسحاب المتهمين ... (١١)^(١٩)

س : هل القنبلة كانت دفاعية أم هجومية ؟

ج : دفاعية (١١)^(٢٠)

وتطورت أسئلة الدفاع في اتجاه آخر .

س : رأيت الهجوم على المنصة الرئيسية وتهديد حياة رئيس الجمهورية والمسئولين بخطر الموت .. هل تمنعك واجبات وظيفتك من التصدي للمتهمين والخروج للتحرك من موقعك بالمنصة التي تلزم بالوقوف فيها من عدمه ؟

ج : تحركنا فعلا .. وقفنا من المنصة الفرعية إلى الأرض لغاية ظهور المتهمين أمامنا .. وبدأ القبض عليهم .

س : كم استغرق وقت تحرككم من مكانكم حتى وصولكم للمنصة الرئيسية ؟

ج : لم فصل للمنصة الرئيسية ولكن تحركنا إلى أسفل حيث بدأنا في القبض على المتهمين .

س : هل يفهم من هذا أن ضرب المنصة الرئيسية يعفيكم من التحرك نحوها ولو كنتم في أي موقع

آخر لمفاداة رئيس الجمهورية والآخرين من عدمه ؟

(١٧) الشاهد السابق الذي مثل كخبير حدد لون القنبلة وقال إنها حمراء .

(١٨) و (١٩) كان توجيه السؤال على هذا النحو والإجابة عليه تتعلق بمحاولة لتجميع الإجابة السابقة القاطمة والتي حدد فيها أن الأسلحة كان بها ذخيرة والغريب أن الحماسي الذي وجه هذين السؤالين كان أول مرة يتقدم فيها للسؤال . وآخر مرة لأن الذي وكله قرر الاستثناء عنه كما أن الحماسي كان قد قرر من تلقاء نفسه عدم الحضور فهل كان من بيننا من يعمل لغير حساب المتهمين ؟

(٢٠) الشاهد السابق كان قرر وجزم في أكثر من إجابة على أن القنبلة هجومية .

ج : لا يعفينا^(٢١)

واعترضت النيابة .. قالت : إن طريقة الأسئلة توجه للشاهد بطريقة الاستجواب عن إهمال منه أو
تفسير ا واعتراض الدفاع على اعتراض النيابة وعلى مقاطعتها واستمر في استجوابه . .

س : ما أقرب نقطة وصلتها وطاقمك بعد التحرك من المنصة الرئيسية ؟

ج : لم نذهب للمنصة الرئيسية . بل كنا أمام المنصة الفرعية في الشارع .

س : ما الزمن ١؟

ج : ثواني .

س : ثابت أن الحادث استغرق من الوقت ٣٠ — ٣٥ ثانية فما الزمن الذي استغرقه تحرككم ؟

ج : كان فيه أفراد يطلقون عليهم النيران والقائمون على حراسة المنصة الرئيسية اشتبكوا معهم
وعندما اقتربوا منا اشتبكنا معهم .

س : هل كانت إصابة المتهمين من رصاصكم ؟

ج : نعم .

س : هل كان هناك عائق مادي يعوق المتهمين دون تصفية الصف الأول بالكامل ؟

ج : مفيش حائل مادي . ولكن العناية الإلهية هي التي منعت تصفية جميع الموجودين بالصف

الأول^(٢٢) .

س : صف الحالة التي كان عليها الصف الأول وقت حصول الحادث ؟

ج : أول ما بدأ ضرب النار كل الناس انبطحت أرضاً .

س : هل كان في مقدرة المتهمين أن يجهزوا على أولئك المنبطحين أرضاً مع ما يحملونه من أسلحة

وذخائر ؟

ج : إذا كان بالأسلحة ذخائر ممكن^(٢٣)

س : إذن ما المانع ؟ وقد قررت أن بالأسلحة ذخيرة ؟ .

ج : يسأل المتهمون .

س : نريد إجابة سيادتك ؟

ج : يجوز طلعت الذخيرة .. ويجوز ضربوا ولم يصيبوا ا

س : هل تتصور من موقع المتهمين في الصف الأول بالمنصة الرئيسية إمكان حصول أى خطأ في

التصويب والضرب وإهلاك الصف الأول بالكامل وقت الحادث ١؟

ج : عند اقتراب المتهمين من المنصة كان فيه اثنين في مواجهة المنصة .. واحد طلع يمين المنصة

وإذا كان شاف أى هدف ممكن يطوله والباقي لا يرى أهدافاً من موقعه بعد الانبطاح .

(٢١) رغم اعتراف الشاهد بعدم اعفائه من مسئولية قتل رئيس الجمهورية كان هو الذى باشر التحقيق في القضية ولم .. يفتح الشاهد عما إذا

كالت الأوامر تسمح له بالاقتراب من المقصورة أم لا ؟

(٢٢) و (٢٣) لاحظ التناقض بين الاجابتين .

- س : هل تتصور وهو شايفهم منبطحين ومعه سلاحه .. هل تتصور خطأ واحدا في المليون أنه يصفهم كلهم في الحال ؟
- ج : هو فيه مؤثرات أخرى لانه يجمعها يتحكم في الضرب
- س : ما هذه المؤثرات ؟
- ج : الناس بتوع الأمن في المنصة الرئيسية يضرخوا عليهم .
- س : قررت إن المتهمين انسحبوا على أقدامهم أحياء فما الحائل دون التصفية ؟
- ج : المؤثرات شيء اخر ولا علاقة لها بالاصابة .
- س : هل كان أمام المنصة الرئيسية رجال من الأمن؟!
- ج : الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة مسئولان عن تأمينها بالكامل وحسب رؤيتى كان فيه (٢٤)
- س : هل كان يوجد حراس للمنصة الرئيسية أمام الصف الأول مباشرة ؟
- ج : كان موجود حرس جمهورى .
- س : كم عدد هؤلاء الأشخاص تقريبا ؟
- ج : معرفش وكان فيه كثير واقفين !!
- س : هل من طبيعة عمل أفراد الحراسة الواقفين التسليح لمواجهة الطوارئ أم لا ؟
- ج : معاهم سلاحهم (٢٥)
- س : هل شاهدت أيا من هؤلاء عند بدء العملية في موقعه ؟
- ج : مخلصش بالى (١!)
- س : هل كان يوجد حراس في صفوف المنصة الرئيسية من أمن وحرس رئاسة الجمهورية مسلحين ؟
- ج : نعم ا
- س : ما نوعيات الأسلحة لقوات أمن الرئاسة والحرس الجمهورى التى كانت تتسلح بها في يوم العرض العسكرى ؟
- ج : الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة معاهم طبنجات وبنادق آلية وأسلحة مختلفة (٢٦)
- س : ما عيار الطبنجات ونوعيات الذخيرة التى تسلحت بها هذه القوات في يوم العرض لحماية وتأمين المنصة الرئيسية ؟
- ج : معرفش .
- س : هل اشتركت أى قوات أخرى من سلطات الدولة مع قوات الحرس وأمن الرئاسة في حماية المنصة الرئيسية ؟

(٢٤) و (٢٥) لم يظهر من شرائط الفيديو . ولا من الصور الفوتوغرافية التى عرضت للحادث في المحكمة وجود لكل هؤلاء الأشخاص .

(٢٦) كانت المرة الأولى التى يعرف الدفاع أن حراسة السادات كانت تتسلح بأسلحة اليد ... ولكن لم يحدد الشاهد عيار هذه الأسلحة ... وما إذا كانت بنادق آلية من ذات البنادق التى تسلح بها المهاجمون أم لا ؟

ج : المنصة الرئيسية يحرسها الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة والحراسة الخاصة ... وشرطة الحراسة . (٢٧)

س : هل يسمح بدخول أى شخص للمنصة الرئيسية ومعه الحرس الخاص أو أى من الشخصيات بجمل سلاح كالسفراء الأجانب مثلاً ؟

ج : لا .

س : هل يتم التأكد من ذلك ؟

ج : لايدخل المنصة الرئيسية إلا قوات الأمن ويتم التأكد من ذلك بالنسبة لجميع المدعوين .

وتنتهى شهادة العقيد ضابط المخابرات . وشهادته تكون كثير من النقاط قد تم وضعها على كثير من الحروف .

□ □

من بين الشهود الذين استدعتهم المحكمة ، كان أفراد طاقم العربة — الجرار ، الذين جلسوا على ظهرها مع عبد الحميد ، وعطا ، وحسين عباس ، بخلاف السائق الذى جلس إلى جواره خالد الاسلامبولي .

كان أول هؤلاء العريف زكريا محمود رشاد الذى حدد الأسماء المستعارة التى استخدمها عبد الحميد وعطا وحسين عند انضمامهم للوحدة ، وحدد أماكن جلوسهم فى العربة .. وكيف أنه حاول التعرف على بعضهم أثناء سير العربة :

(أنا قلت لعزت واحنا قاعدين فى العربة أنت منين ؟ قالى من إسكندرية وأحمد قالى من مصر) ا

وتوجه الشاهد للتعرف على عزت وأحمد وجمال فى القفص .. أشار إلى حسين عباس وقال : (ده الى اسمه جمال وعينه الضابط خالد علينا بوليس) .. وأشار إلى عطا طابيل وقال (ده الى اسمه أحمد وكان ظهره للمنصة) ثم توجه فى براءة وصلت الى حد السذاجة ليقول (وده حضرة الضابط خالد) وكأنه لايعرفه .. وضجت القاعة بالضحك لأن الشاهد نطق بهذه العبارة وهو متردد فى تأدية التحية العسكرية الواجبة (لحضرة الضابط خالد) .. وتعترت قدماء وهو يتراجع بظهره للخلف ، كما لو كان خالد مازال قائده .. ولايفصله عنه سوى القفص الحديدى ا

ثم ...جاء دور سائق العربة ، الجندى عصام عبد الحميد الذى قال :

«يوم الثلاثاء الصباح الى هو يوم العرض تمت على العربة : زيت ومياه وطلعت العربة لقيت ثلاثة أفراد غرباء أول مرة أشوفهم وسألت عنهم قالوا من اللواء ١٨٨ . وفى المرحلة من عند مدينة نصر حتى

(٢٧) أى أن رئيس الجمهورية تحرسه أربع جهات أمنية بخلاف المخابرات العسكرية من المصحات الجالية وكذلك رجال مباحث أمن الدولة . فضلاً عن القنصاة من أفراد اللوات المسلحة وكذلك قوات الأمن الأخرى التى تحيط بالموقع . وقد طلب الدفاع ضم الأوامر المصادرة لى ٦ أكتوبر ١٩٨١ التى تحدد القوات المشاركة لى حماية أمن المنصة الرئيسية وعدد أفرادها ولوصيات تسليحها وأنواع الذخيرة وأماكن توزيع هذه القوات .. طلب ضمها إلى ملف القضية .

أرض الاصطفاف كان راكب معايا جمال^(٢٨) وسألته أنت منين قال أنا ملحق عليكم من اللواء ١٨٨ وكان راكب جنبى فى الكاينة لأنى أنا السواق ... الضابط خالد قال كله ينزل يعمل نظافة وواحد بس يقعد فوق ونزلت وإدائى خمسة وعشرين قرش ، وقال لى روح هات فطار ، وجبت له سندوتشين وقال لى أنت غبت وأنا فطرت وخذ منى واحد إداه لواحد جنبه وإدائى الثانى ، وبعدين جه عرف من اللواء اللى جنب مننا وطلب علبه السجاير بتاعة الضابط خالد لضابط ثانى عندهم ، فقال له مفيش دى خلصت وبعدين بعتنى وديتها وبعدين رجعت ... ودخلنا على أرض العرض وقبل المنصة بشوية حوالى نصف متر بصيت لقيت الثلاث عربيات المتأخرين شاورت لهم يبقوا فى الحدا ولقيت الضابط أخذ الرشاش من جنبى وحطه على رجليه وهددنى وقال لى اقف وإذا ما وقفتش حاضر بك بالنار ووقفت وفتح الباب ولقيت الدنيا مرتبكة) .

سألته النيابة :-

س : ماسبب عدم نزع كتلة الترياس من الرشاش خاصتك بالرغم من صدور الأوامر بنزعها ؟
ج : الضابط خالد قال لى ماتنزعهاش أحسن تضيع وتتحاكم .

س : هل كتلة الترياس بها إبرة ضرب النار ؟
ج : نعم ا

س : قررت إن خالد أخذ منك السلاح فلماذا سلمته له وكيف كان ذلك ؟
ج : السلاح كان بينى وبينه وفى لحظة ماكنت باشاور للعربات الأخرى لتسير فى الحدا أخذه من جنبى والعربات كانت متأخرة عن اللى فى الصف .

س : لماذا سبقت أنت العربات ؟^(٢٩)

ج : المفروض هم اللى يحازونى .

س : هل شاهدت الاعتداء ؟

ج : لا .. لأنى مشيت .

س : ألم يستعمل خالد السلاح بعد نزوله ؟

ج : أنا مشيت على طول .

س : ألم تسمع أصوات أعيرة وانفجارات ؟

ج : أنا خفت وجريت بالعربة .

س : هل خالد كان يحمل سلاحا غير الرشاش بتاعك ؟

ج : لا .

س : متى فتشوا العربة وهل وجدوا بها شيئا ؟

(٢٨) يقصد حسين عباس .

(٢٩) عدد العربات لى الصف (بالعرض) أربع عربات وعربة خالد كانت يمين العربات تجاه المنصة .

ج : بعد مارجعت بالعربية اللواء .. قالوا لى انت كنت مع الضابط خالد ؟ وقلت أيوه .. قالوا
انزل ولتشوا العربية .. وأنا واقف لقوا خزنة رشاش فاضية تحت شلثة الكرسي اللي فى الكابينة
وبعدين ودولى المجموعة بتاعة المخابرات وبعدين ودولى إدارة المدعى العام العسكري .

س : إذا كنت تعلم أن الرشاش ليس به ذخيرة فلماذا خفت من الرشاش ؟

ج : أنا خفت من الشيء الأصفر اللي فى إيده لأنه كان أول مرة أشوفه (ا) .

وجاء الدور على الجندى فوزى عطية وردانى أحد أفراد الطاقم أيضا ... وكانت شهادته مختلفة .
قال : عن عبد الحميد وعطا وحسين : إن الضابط خالد هو اللي جابهم ... وعن الحادث قال :
حصلنا المنصة ولقينا العربية هدت شوية ووقفت ، فافتكرت إنها اتخربت أو عطلت لأن الأوامر كانت كل
واحد يبص قدامه ولا يبص يمينه أو شماله وبعدين أنا بأبص نص بصة لقيت الضابط خالد بعيد عن
العربية ٣ ، أو ٤ خطوات وفى إيده حاجة بيحذفها على المنصة والفرد اللي كان قاعد وراء الكابينة على
طول رمى كمان شىء على المنصة برضه ، وبعدين أنا إترميت على وشى ومحسيتش بحاجة والعربية مشيت
بينا ولما وصلنا مدينة نصر ملقتش غير زميلى زكريا نايم فى العربية

س : هل الضابط خالد نبه عليكم جميعا بعدم الاختلاط بهم ؟

ج : أيوه !....

س : ما مدة تجنيدك ؟

ج : ثلاث سنوات .

س : المالددة التى مكنتها بالمخابرات ؟

ج : عشرة أيام .

س : ماذا كنت تعمل ؟!

ج : كانوا يبسألولى .

س : من الذى ألقى الشىء الأصفر ؟

ج : أحمد.....!

كان الشاهد الثانى فى بساطة الشاهد الأول... اسمى : صبحى عبد المقصود محمود ... يوم الاثنين
نادى على الضابط خالد وطلب منى أصلح أفرول لعزت علشان أنا ترزى وجانى أحمد وطلب إنى أقصر
له شعره !! وخلي جمال مراسلة عنده ، وطلب مننا نقعد ناكل مع بعض !! وأكلنا وبعدين أمر بجمع
السلاح وتسليمه لهم وسلمناه لهم وبقوا مسئولين عنه ومسئولية تامة وطلعوا خدمة عليه يعنى جمال وأحمد
وعزت طلعوا خدمة على السلاح والصبح صبحنا الساعة خمسة واستلمت سلاحى وتمت عليه .. اللي
مفيش فيه ذخيرة والضابط خالد شاور لكل واحد على المكان اللي هيقعد فيه فى العربية ومشينا ... وفى
الساعة عشرة جه الضابط خالد وعدل مكان جلوسنا فقعدنى أنا فى وش جمال وعزت فى وشه أحمد
والعربية مشيت وقدام المنصة واحد مش فاكر أحمد أو عزت رمى شىء أصفر فى اتجاه المنصة ونزلت من
العربية وركبت عربية ثانية مشيت بينا على اللواء

وسأله النيابة السؤال التقليدي إن كان يمكنه التعرف على المتهمين الثلاثة... عزت وأحمد وجمال .
واكتفت بهذا السؤال .. بدأت مناقشة الدفاع :

س : هل سمعت صوت انفجار ؟

ج : أيوه ساعة ماوقفت العربية مش متأكد أحمد أو عزت رمى شيء وسمعت صوت انفجار .

س : هل رماه من فوق العربة ؟

ج : نعم والضابط خالد قال ماحدث يبص علشان لو حصل تصوير يبقى المنظر كويس وأنا

متأكدتش إن ده صوت انفجار (!)

س : هل سمعت أوامر الضابط خالد بعدم التعامل مع الثلاثة الملحقين ؟

ج : لأ .. محصلش تنبيه وبنكلمهم عادى .

س : ألا تعرف ماهو الشيء الأصفر ؟

ج : معرفش .

س : هل شاهدت أحدا يطلق النار من فوق العربة ؟

ج : لا .

أما الشاهد الأخير من طاقم العربة فقد أمسك العصا من منتصفها إذا كان زكريا قد قرر بأن الذى ألقى القنبلة من فوق العربة هو أحمد ... وجاء صبحى ليقول إنه لايعرف إن كان احمد أو عزت فإن الشاهد الأخير أراح نفسه وحسم الموضوع ... إن هذا الشاهد هو الجندى كمال الطيب مشرق .. وقد قال :

... يوم ١٠/٥ جمعوا السلاح وخلوا الثلاثة دول خدمة عليه (جمال وعزت وأحمد) واحنا نمنا على العربيات وهم ناموا فى الخيمة والصبح استلمنا السلاح وفتشنا عليه فوجدناه منزوع منه إبر ضرب النار وفى مدينة نصر الضابط خالد قال انزلوا إعملوا صيانة وهو كان متصور يقعد مع الضباط ولكنه لم يجلس معاهم وراح قاعد فى كابينة العربة وكان الرئيس وضع إكليل الزهور على قبر الجندى المجهول عند النصب التذكارى ، وكان الضابط خالد فاتح الراديو وأثناء قراءة الرئيس الفاتحة على روح الشهداء قال : إقرأوا الفاتحة على روح الشهداء يارجاله .. وبعدين جه دورنا ومشينا ولما وصلنا عند المنصة أحمد رمى حاجة صفراء طلعتها من سترته وعزت برضه

وسأله الدفاع :

س : من الذى رمى القنبلتين ؟

ج : عزت وأحمد !

س : هل رموا القنابل من العربة ؟

ج : نعم !

وانتهت أقوال شهود الاثبات .

ورفعت الجلسة !